

وثيقة رقم 127 :

كلمة بنيامين نتنياهو خلال جلسة المشاورات، التي عقدها المجلس
الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية، حول أحداث اعتراض سفن
أسطول الحرية¹²⁷

(الأقواس المسننة في هذه الوثيقة، وما بداخلها من إيضاحات، هي من إعداد
المصدر الأصلي، أي وزارة الخارجية الإسرائيلية)

1 حزيران/ يونيو 2010

”إن رحلة السفن لم تكن ذات وجهة مسالمة، بل اشتملت على ممارسة القوة والعنف المتعمد.
لدينا أفلام وصور فوتوغرافية تثبت ما تعرض له مقاتلونا ومن المستبعد تماماً وصف رحلة هذه
السفينة [الباهرة (مرمرة) مسرح المواجهات العنيفة] بمسألة. لقد عُدت اليوم المقاتلين الجرحى
في مستشفى (تل هشومير) واستمعت منهم إلى أن مخربين مجهزين بالأسلحة البيضاء المتنوعة من
أجهزة مسببة للصعقة الكهربائية وبلطات وسكاكين وهراوات وقضبان وربما أنهم حتى انتزعوا عدة
مسدسات من الجنود. وقد تعامل معهم مقاتلونا بشكل ينم عن رباطة الجأش والبطولة. إننا نأسف
لإزهاق أرواح أي كان لكننا نمنح الدعم الكامل للجنود والمقاتلين والقيادات العسكرية الذين شاركوا
في هذه العملية“.

ثم مضى رئيس الوزراء شارحاً الأسباب التي تحتم تفتيش السفن التي تنقل الإمدادات والأفراد
إلى قطاع غزة:

”لقد أصبحنا نعلم بناء على تجربة عملية الرصاص المصبوب وما سبقها بأن الأسلحة والذخائر
التي تدخل إلى غزة سيتم فيما بعد استخدامها ضد مواطنينا. هناك في غزة دولة إرهابية تعمل برعاية
إيرانية ولذلك نسعى إلى منع دخول الوسائل القتالية إلى غزة جواً وبحراً وبراً. صحيح أنهم يتمكنون
من تهريب الوسائل القتالية عبر الأنفاق لكن عمليات التهريب عن طريق البحر ستكون على نطاق
أوسع بكثير. لقد ضبطنا على ظهر السفينة (فرانكوف) وحدها في حينه حوالي 200 طن من الأسلحة
والذخيرة التي تم تهريبها من إيران إلى حزب الله. إن فتح ممر بحري إلى غزة سيشكل خطراً شديداً
لأمن مواطنينا مما يجعلنا حريصين على تطبيق سياسة فرض الطوق البحري وتفتيش السفن [المتجهة
إلى غزة]. ولا يمكننا ممارسة هذه السياسة دون تفتيش حمولة هذه السفن. ويجوز القول إن هذه
السياسة تتعرض لضغوط وانتقادات دولية لكن يجب إدراك حقيقة كونها ضرورية لحماية أمن
إسرائيل واحتفاظها بحق الدفاع عن نفسها“.

